16 October 2015
Arabic

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

الباب ١٣ - مركز التجارة الدولية

التقرير الثاني للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة لمركز التجارة الدولية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/6 (Sect. 13)/Add.1/Rev.1). واجتمعت اللجنة خلال نظرها في التقرير مع المديرية التنفيذية لمركز التجارة الدولية وبممثلين للأمين العام قدموا معلومات وإيضاحات إضافية كان آخرها ردود خطية وردت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٢ - وعملا بالترتيبات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٥٩، قُدمت في الوثيقة A/70/6 (Sect. 13) ملزمة مبسطة للميزانية تتضمن تقديرات أولية لتغطية برنامج أنشطة مركز التجارة الدولية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وأوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بأن تحيط الجمعية العامة علما، دون الإخلال بنظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة المفصلة للمركز لفترة السنتين، بالموارد المقترحة في التقديرات الأولية للميزانية (A/70/7)، الفصل الثاني، الفقرة رابعا - ١٠٥).

٣ - وترد في الجدول ١٣-٣ من وثيقة الميزانية (A/70/6 (Sect. 13)/Add.1/Rev.1) معلومات عن الاحتياجات المقدرة من الموارد للمركز في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.



ويتعين تمويل الميزانية بالتساوي من المنظمتين الأم لمركز التجارة الدولية، وهما الأمم المتحدة، عن طريق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية.

٤ - وتبلغ الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ للباب ١٣ ما قدره ٦٠٠ ٣٩٧ ٧٣ فرنك سويسري قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعادل الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وبعد إعادة تقدير التكاليف، يبلغ صافي الاحتياجات المقترحة من الموارد ٧٥ ١٠١ ٧٠٠ فرنك سويسري، وهو المبلغ الذي يأخذ في الحسبان الإيرادات المتنوعة المتوقعة لفترة السنتين البالغة ٤٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري^(١). ولذلك تقدر المساهمة الصافية لكل منظمة من المنظمات الأم لمركز التجارة الدولية بنحو ٣٧ ٥٥٠ ٨٥٠ فرنكاً سويسرياً (أي ٥٠ في المائة من مبلغ ٧٥ ١٠١ ٧٠٠ فرنك سويسري) (انظر A/70/6 (Sect. 13)/Add.1/Rev.1، الفقرة ١٣-٣١ والجدول ١٣-٣).

٥ - وستكمل موارد الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بموارد متوقعة من خارج الميزانية تصل إلى نحو ١٢٦,٠ مليون دولار، أي ما يعادل ١١٩,٧ مليون فرنك سويسري (المرجع نفسه، الفقرة ١٣-٣٢). ويُقترح ما مجموعه ٢٠ وظيفة تُمول من موارد خارجة عن الميزانية (المرجع نفسه، الجدول ١٣-٤)، كما كان الحال في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

الوظائف

٦ - استناداً إلى المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، يُقترح مبلغ ٣٠٠ ٣٣٧ ٥٦ فرنك سويسري، قبل إعادة تقدير التكاليف، في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف من أجل استمرار ١٦٠ وظيفة (٩١ وظيفة من الفئة الفنية والفئات العليا و ٦٩ وظيفة من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها) (المرجع نفسه، الفقرة ١٣-٤٩)، وهو ما يعادل الموارد المتعلقة بالوظائف لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

تعليقات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

٧ - على النحو المبين في المعلومات التكميلية، يبلغ التقدير الإجمالي للموارد غير المتعلقة بالوظائف لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٣٠٠ ٦٥٤ ١٦ فرنك سويسري، وهو ما يعادل الاعتماد المنقح لفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي إطار الاحتياجات الإجمالية من غير الوظائف،

(١) تبلغ الموارد الإجمالية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٧٥ ٥٠١ ٧٠٠ فرنك سويسري (بعد إعادة تقدير التكاليف).

يقابل الزيادة تحت بند الاستشاريين (٤٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري) نقصان تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (١٥٠ ٠٠٠ فرنك سويسري)، ومصروفات التشغيل العامة (١٥٠ ٠٠٠ فرنك سويسري)، واللوازم والمواد (١٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري).

مصروفات التشغيل العامة

٨ - تشير المعلومات التكميلية التي قدمها الأمين العام إلى أن تخفيضاً بمقدار ١٥٠ ٠٠٠ فرنك سويسري يُقترح تحت بند مصروفات التشغيل العامة نظراً إلى انخفاض تكاليف رسوم المكالمات الهاتفية المحلية والدولية. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أنه على إثر تفويض مكتب الأمم المتحدة في جنيف بشأن عقد أداء الخدمات المنقح فيما يخص جميع المكاتب الموجودة في جنيف، حُفِضت نفقات الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى حد كبير فيما يتعلق برسوم المكالمات الهاتفية المتنقلة والثابتة. وشملت الأحكام الواردة في العقد المنقح سعراً موحداً قدره ١٢٠ فرنكا سويسريا لكل هاتف متنقل في الشهر الواحد مقابل متوسط التكلفة الشهرية البالغ ٢٥٨ فرنكا سويسريا لكل هاتف متنقل في إطار الترتيبات التعاقدية السابقة. وتمت الإشارة أيضا إلى أنه في إطار الترتيبات التعاقدية السابقة، أضحي مركز التجارة الدولية يقع خارج نطاق اتفاق شامل لكيانات الأمم المتحدة التي يوجد مقرها بجنيف، ومن ثم لم يتمكن من الاستفادة بشكل كامل من الخصم المسموح به بموجب ذلك الاتفاق. وأبلغت اللجنة كذلك أنه بالنظر إلى هذا التخفيض لرسوم المكالمات الهاتفية المتنقلة والثابتة، كانت الموارد ذات الصلة المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أقل من الموارد المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٩ - واستفسرت اللجنة الاستشارية عن أثر تخفيض رسوم الاتصالات السلكية واللاسلكية بالنسبة لكيانات الأمم المتحدة الأخرى التي يوجد مقرها بجنيف. وقد زودت اللجنة بالمعلومات ذات الصلة المتعلقة بالبواب ٢٩ واو، الإدارة، جنيف، والبواب ٢٤، حقوق الإنسان. وذكر أن التوقعات الخاصة بنفقات الاتصالات السلكية واللاسلكية في هذين البابين من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لم يجر تخفيضها في ضوء انخفاض رسوم الاتصالات السلكية واللاسلكية. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الآثار المترتبة على خفض التكاليف جرى تعويضها بالكامل في إطار البواب ٢٩ واو من خلال الزيادات الناجمة عن زيادة عدد مستعملي كل من الهواتف الثابتة والنقالة، وفي إطار البواب ٢٤ من خلال الزيادات في تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية في المكاتب الميدانية. وتتوقع اللجنة أن يقدم مزيد من المعلومات في هذا الصدد، فيما يتعلق بجميع كيانات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في جنيف، إلى الجمعية العامة عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

السفر في مهام رسمية

١٠ - تشير المعلومات التكميلية كذلك إلى أن مبلغ ٣٠٠ ٦٧٨ فرنك سويسري يُقترح تخصيصه للسفر الرسمي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو ما يعادل المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. واتساقاً مع استعراضها للميزانية البرنامجية المقترحة لأبواب أخرى، طلبت اللجنة الاستشارية معلومات فيما يخص امتثال مركز التجارة الدولية لشرط شراء تذاكر السفر مقدماً^(٢). وأبلغت اللجنة بناء على استفسارها بأن مركز التجارة الدولية اشترى في عام ٢٠١٤ نسبة ٣١ في المائة من تذاكر السفر في مهام رسمية قبل ١٦ يوماً أو أكثر من موعد السفر. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٥، بلغت تلك النسبة ٤٣ في المائة. وتلاحظ اللجنة انخفاض مستوى امتثال مركز التجارة الدولية لشرط حجز وشراء تذاكر السفر مقدماً، ولا سيما في ضوء احتياجاته إلى السفر التي يمكن التنبؤ بها إلى حد كبير. وتتوقع اللجنة أن تتخذ خطوات فورية لضمان الامتثال لهذا الشرط مما يؤدي إلى المزيد من الكفاءة في استخدام الأموال المرصودة للسفر في مهام رسمية.

تعليقات عامة

إجراءات الميزانية المبسطة

١١ - يشير الأمين العام إلى أنه استجابة للطلب المقدم من اللجنة الاستشارية بتبسيط الترتيبات الإدارية بحيث تتطلب استعراضاً وحيداً للميزانية المقترحة من اللجنة في السنة السابقة للفترة المالية، أجريت مشاورات مع الممثلين المعنيين للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وبناء على تلك المشاورات، يقترح الأمين العام توقف مركز التجارة الدولية، اعتباراً من فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، عن تقديم ملزمة مبسطة على النحو المنصوص عليه في الترتيب الإداري الحالي. على أن يواصل المركز تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة المفصلة لهيئات الاستعراض والجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في الربع الأخير من السنة السابقة للفترة المالية. ولضمان إدراج الاحتياجات المقترحة من الموارد في الميزانية البرنامجية المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين المعنية، سيشار إلى تلك الموارد بكل من الفرنك السويسري وما يعادلها بدولارات الولايات المتحدة في تصدير ومقدمة الميزانية

(٢) وفقاً للقاعدة ٧-٨ من قواعد النظام الإداري للموظفين وللأمر الإداري المتعلق بالسفر في مهام رسمية الذي أصدرته الأمانة العامة (ST/AI/2013/3)، ينبغي الانتهاء من جميع ترتيبات سفر الأشخاص المسافرين في مهام رسمية باسم الأمم المتحدة، بما في ذلك حجز وشراء التذاكر مقدماً، قبل ١٦ يوماً تقويمياً من الشروع في السفر.

البرنامجية المقترحة (انظر A/70/6 (Sect. 13)/Add.1/Rev.1، الفقرتان ٢٧-١٣ و ٢٨-١٣). وترحب اللجنة بإجراءات الميزانية المبسطة المقترحة من مركز التجارة الدولية، وهي على ثقة بأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ المقترحة من الأمين العام سوف تتضمن المعلومات ذات الصلة على النحو المشار إليه.

وضع ترتيب للاتصال في أديس أبابا

١٢ - من المقترح أن يعمل مركز التجارة الدولية خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ على تعزيز تعاونه مع أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والبلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد النزاع والبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة من خلال وضع ترتيب للاتصال في أديس أبابا. وقد كان الغرض من إنشاء مكتب في أديس أبابا هو تعزيز فرص تعبئة الموارد، والمساعدة على مواصلة بناء علاقات مع ممثلي الجهات المانحة وسائر الشركاء الاستراتيجيين في الميدان، بما في ذلك القطاع الخاص، من أجل البلدان والمناطق ذات الأولوية (المرجع نفسه، الفقرة ١٣-٢٢). ويقترح مركز التجارة الدولية أن يرأس المكتب موظف برتبة مد-١ على أن تمول وظيفته من الميزانية العادية وتُنقل من مكتب المدير التنفيذي، كما يقترح على النحو المشار إليه في المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية أن يتولى رئيس المكتب في أديس أبابا المسؤولية عن كفاءة زيادة حضور واستمرارية وتأثير برامج مركز التجارة الدولية في البلدان التي طالبت بأكبر حصة من موارده. وأبلغت اللجنة بناء على استفسارها أن المكتب المقترح إنشاؤه في أديس أبابا سوف يتضمن في ملاك موظفيه، بالإضافة إلى الوظيفة برتبة مد-١ المذكورة أعلاه، موظفاً معاوناً برتبة ف-٢ وموظفين آخرين للمشاريع، على أن تمول وظائفهم من التبرعات. وترحب اللجنة بترتيب الاتصال الجديد في أديس أبابا.

أنشطة التواصل

١٣ - أُبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بأن جهود التواصل التي يبذلها مركز التجارة الدولية تُنجز عن طريق عدة وسائل من بينها ما يلي: مركز للتعليم على شبكة الإنترنت لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بدأ تشغيله في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛ وموقعه الشبكي وبرنامج منشوراته ووسائط الإعلام الاجتماعية؛ وتنظيم مناسبات هامة مثل المنتدى العالمي لتنمية الصادرات الذي ينظم سنويا ومنتدى التجارة من أجل التنمية المستدامة الذي ينظم سنويا أيضاً؛ وعقد اجتماعات للمديرة التنفيذية ونائبتها مع المجموعات الإقليمية والقطرية. وتشجع اللجنة مركز التجارة الدولية على المضي في تعزيز فعالية تواصله مع المستفيدين.

الخطة الاستراتيجية والتمويل

١٤ - يُذكر في وثيقة الميزانية المقترحة أن مركز التجارة الدولية اعتمد خطة استراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ أعدت من خلال عملية للتشاور، وهي تحدد رؤية للنمو من خلال تركيز التدخلات حول ستة مجالات للتركيز (المرجع السابق، الفقرة ١٣-١٤). وتجري مواءمة مجالات التركيز مع أهداف التنمية المستدامة، ويرد بيانها في الفقرة ١٣-١٥ من الميزانية المقترحة. ويشار أيضا إلى أن الطلب على المساعدة التقنية من المركز لا يزال يتجاوز حدود الموارد المتاحة، مما دفع المركز إلى البحث عن طرق مبتكرة لتقديم مساعدته (المرجع نفسه، الفقرة ١٣-٢١). وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها أن تدخلات مركز التجارة الدولية في مجالات التركيز الستة ستحظى بدعم كل من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه مراعاةً للمستوى المستقر نسبيا للموارد التي تتيحها الميزانية العادية، سيقوم مركز التجارة الدولية بصورة متزايدة بتعزيز التبرعات من أجل النهوض بالأداء في تلك المجالات، ومن أجل تلبية احتياجات المستفيدين منه. وتشجع اللجنة مركز التجارة الدولية على توسيع قاعدة المانحين له بهدف دعم برامجه وكفالة استمرارها.

١٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه بعد نهاية الدورة السابقة، أعدت دورة الخطة الاستراتيجية الحالية لمركز التجارة الدولية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ استجابةً لأهداف التنمية المستدامة ولوصول فريق القيادة الجديد. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه من خلال وضع خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، كان مركز التجارة الدولية يسعى إلى أن يتواءم مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، والذي غطى الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧.

استنتاج

١٦ - توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على الميزانية المقترحة في إطار الباب ١٣، مركز التجارة الدولية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مع الأخذ بعين الاعتبار توصياتها الواردة في الفقرة ١٠ أعلاه.